الأمـم المتحـدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٦٥**

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كريستشين	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سولر توريوس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد دو جياكونغ
	فرنسا	السيد بوكيل
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/593)

07-55600 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/593)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوركينا فاسو يطلب فيها دعوة وفده إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ميسر عملية واغادوغو إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد جبريل ي. باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أبو موسى، النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/593، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد أبو موسى، النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

السيد موسى (تكلم بالانكليزية): إن التقرير الرابع عشر للأمين العام (S/2007/593)، المعروض على أعضاء المجلس، يقدم آخر المستجدات بشأن التطورات الرئيسية التي حصلت في كوت ديفوار منذ التقرير الأخير، المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، بما في ذلك مركز تنفيذ الخطوات الرئيسية لعملية السلام. وانتظارا للاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومستوى قواتها والمشاورات الحالية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٧٦٥(٢٠٠٧)، يلاحظ التقرير أنه لم يتم الوفاء الكامل بأي من النقاط المرجعية المحددة للنظر في إجراء تعديل لولاية العملية ومستوى قواتها، وخاصة تفكيك المليشيات ونزع أسلحتها، ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ونظرا لأن تقرير الأمين العام واضح من تلقاء ذاته، فإنني سأركز على آخر التطورات المستجدة منذ نشر التقرير

وحدها والمخاطر الكامنة والتحديات. كما أنني سأتطرق للآفاق الناشئة للتعجيل بتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي.

وأحرز الالتزام المستمر لقادة كوت ديفوار بتولي ملكية عملية السلام بعض التقدم في انجاز المهام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي. كما أن أبناء كوت ديفوار، بتحمل مسؤوليتهم الأولية عن إعادة السلام الدائم والاستقرار إلى كوت ديفوار، سعوا للتوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي تواجه العملية ولتحديد سبل توافقية للتصدي لهذه التحديات بالدعم المستمر الذي يقدمه الميسر.

وبالنسبة للمسائل العسكرية والمسائل المتصلة بالأمن، فإن التفكيك التدريجي لمنطقة الثقة وصل إلى مرحلة متقدمة مع نشر الألوية المختلطة من جانب مركز القيادة المتكاملة، وتعطيل نقاط المراقبة المتبقية للعملية والإنشاء لاحقا لمراكز المراقبة التي يبلغ عددها ١٧ مركزا. ونتيجة لذلك، فإن قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بصدد إعادة نشر قواتها بحيث تساعد بشكل أفضل الحكومة الإيفوارية في تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية لاتفاق واغادوغو السياسي. وما زالت الحالة الأمنية الشاملة مستقرة عموما بالرغم من أنها هشة، بسبب تحسن المناخ السياسي.

وعلى الجبهة السياسية، تمت إعادة إطلاق عملية المحاكم المتنقلة في ٢٥ أيلول/سبتمبر على النحو الذي طالب به الاجتماع الثاني للجنة التقييم والرصد الذي عقد في واغادوغو في ٤ أيلول/سبتمبر. كما أن هذه العملية، بوصفها تمهيدا هاما لعملية تحديد الهويات، تتماشى مع النداء العاجل الذي وجهه الميسرون إلى الزعماء الإيفواريين بالتحرك من الإيماءات الرمزية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو أداء المهام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي. وضمن الأفرقة التي يبلغ عددها ٢٥ فريقا للمحاكم المتنقلة المزمع تشكيلها في المرحلة الأولى للعملية، تم نشر ٢٠ فريقا وهي تزاول عملها. وحتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تم تلقي ٣٤٠٠ طلب تقريبا لنسخ مطابقة لشهادات الميلاد، منحت منها ٣٠٤٤ شهادة.

والإقبال على جلسات المحاكم المتنقلة، التي بدأ أولا منخفضا للغاية، يتحسن الآن بشكل تدريجي بسبب تعزيز حملة التوعية.

وفي ما يتعلق باستعادة سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد، كانت الحكومة وسلطات القوات الجديدة تعالج الأمن المضطرب والقيود اللوجستية والمالية. وقد أتاح ذلك انتشار ٢٢ حاكم مقاطعة، و ٢٧ أمينا عاما و ١٠٧ نواب حكام مقاطعات اعتبارا من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي غضون ذلك، تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم الحكومة الإيفوارية في تنفيذ الجوانب الرئيسية من اتفاق واغادوغو السياسي، عملا بولايتها الجديدة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧). وبالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والتقني والأمني، تنجز البعثة إنشاء خلية لإصدار الشهادات في إطار مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وسيتم تحديد الطرائق العملية لإصدار الشهادات للعملية الانتخابية في المستقبل القريب، بالتشاور مع الميسّر.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من جهود الحكومة الحثيثة لتنفيذ اتفاق واغادوغو، لا تزال عملية السلام تواجه عددا كبيرا من التحديات. وتبقى إعادة تشكيل القوات المسلحة الإيفوارية مهمة رئيسية، تستهدف ترسيخ وتدعيم إعادة توحيد البلد. ولتحقيق ذلك، أجرى الميسّر مشاورات معمقة مع رؤساء أركان القوات المسلحة الإيفوارية والقوات الجديدة، فضلا عن مشاورات مع قيادات منطقة القوات الجديدة وقيادات القوات المحايدة. ويعتزم الميسّر أن يقدم في المستقبل القريب

اقتراحات محددة إلى الرئيس غباغبو وإلى رئيس الوزراء سورو، تتعلق بمسألة الرتب والحصص العسكرية لعناصر القوات الجديدة، التي ستصبح جزءا من الجيش الموحد، ونأمل أن ييسّر ذلك إطلاق عملية حل الميليشيات ونزع سلاح المقاتلين. وفي الحقيقة، إن الاحتفالات التي أُقيمت في غويغلو، بتاريخ ١٩ أيار/مايو، رمزا لحل الميليشيات المسلحة ونزع سلاحها؛ وفي بواكي بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه، رمزا لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، لم تتم متابعتها بإطلاق تلك العمليات رسميا.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، كان المانحون أسخياء في دعمهم لاتفاق واغادوغو. ويمكن لذلك الدعم أن يسهل الجهود لتسريع إنجاز المهام الأساسية ومنها نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وعملية تحديد الهوية مسبقا ولاحقا، تحضيرا للانتخابات، وبرامج التعافي ما بعد الصراع. إلا أنه من الأمور الأساسية أن تقوم الأطراف الإيفوارية بتوجيه رسائل قوية وجلية بشأن قرارها التقيد بالمواعيد النهائية التي حددتها لإنجاز المهام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو، بهدف تشجيع المانحين على مواصلة دعمهم لعملية التنفيذ.

(تكلم بالانكليزية)

إن الشراكة الإيجابية جدا بين الأمم المتحدة والميسّر، وتعيين ممثل خاص للميسّر في أبيدجان مؤخرا، يشكلان آفاقا مشجعة لتسريع عملية تنفيذ اتفاق واغادوغو للسلام. والمشاورات المنتظمة بين قيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والميسّر تخدم هدف تحديد المخاطر والتحديات الناشئة، واستكشاف وسائل عملية لمعالجتها بصورة استباقية. ومن خلال المشاركة الفعالة للممثل الخاص للميسّر مع القادة الإيفواريين، كان يشجعهم على التقيد بالتزاماتهم بموجب اتفاق السلام. وعملا بالفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، وبناء على طلب الميسّر في رسالة وجهها إلى الأمين العام مؤخرا، كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقدم دعما أمنيا للممثل الخاص للميسّر بغية تيسير تحركاته وأنشطته.

وبالمثل، هناك جهود جارية لتطوير تعاون بين تحكيم الميسّر ومهام التحقق وإصدار الشهادات المنوطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. والفكرة هي تحديد المعايير لضمان الأداء الفعّال لتلك المهام. ويؤمل من الاجتماع الثالث للجنة التقييم والرصد أن يتيح فرصة مفيدة لوضع جدول زمني محدد لأداء المهام الرئيسية الباقية.

وختاما، إن الالتزام المتواصل من القادة الإيفواريين بالعمل الريادي في إعادة السلام إلى بلدهم عامل أساسي في التنفيذ الفعّال لاتفاق واغادوغو للسلام. لكنه إذا أريد لعملية السلام أن تصبح غير قابلة للتراجع، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة المسائل السياسية والعسكرية المتبقية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بإنجاز جوانب رئيسية أخرى من الاتفاق. كما أنه من الأساسي إيجاد ترتيبات عملية بين أصحاب المصلحة الوطنيين وشركائهم الدوليين في سياق شراكة جديدة من أجل السلام.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، أود أن أذكر أن مجمل العملية السلمية والحالة الأمنية التي تحسنت، ستبقيان هشتين وعرضة للتراجع إلا إذا تم تدعيمهما بتقدم ملموس، ولا سيما في إنجاز المهام الواردة في اتفاق واغادوغو السياسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد موسى على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جبريل ي. باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، الذي سيتكلم باسم

فخامــة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو وميسّر اتفاق واغادوغو.

السيد باسولي (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): فيما يستعد مجلس الأمن للنظر في الحالة في جمهورية كوت ديفوار، يشرفني جدا أن آخذ الكلمة أمام المجلس بالنيابة عن الرئيس بليز كومباوري، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وميسّر الحوار المباشر بين الإيفواريين، لأبلغ الأعضاء بتقييمه للتقدم المحرز في عملية السلام في كوت ديفوار ويبقى مفهوما أن ذلك التيسير يجري برعاية الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب مجددا لمجلس الأمن عن الامتنان العميق والرضى الكبير لدى الميسّر فيما يتعلق بالثقة التي مُنحت له عبر إقرار اتفاق واغادوغو السياسي، الذي جرى التوقيع عليه برعايته في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، من جانب الرئيس لوران غباغبو وغيوم سورو. وأود أيضا أن أعرب للمجلس ولمنظومة الأمم المتحدة بأكملها عن الشكر الصادق من الميسّر على الدعم المتعدد الجوانب الذي قُدم له أثناء قيامه بمهمته الحساسة لمتابعة اتفاق واغادوغو السياسي. وهنا، لا بد لي من أن أوجه إلى المجتمع الدولي بأكمله تحية يستحقها بجدارة، ولا سيما قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقوات الفرنسية التابعة لعملية ليكورن وجميع المانحين المعنيين بكوت ديفوار.

لقد أدى اتفاق واغادوغو السياسي إلى تغيير أساسي في الحالة السياسية في كوت ديفوار. فبالإضافة إلى تهدئة الأجواء السياسية والاجتماعية عموما، جعل هذا الاتفاق من الممكن إعادة توحيد البلد عبر إزالة منطقة الثقة وإعادة انتشار الإدارة في جميع أرجاء الأرض الوطنية. والآن، حل الحوار الحقيقي محل التوترات العسكرية والسياسية، وهو يترسخ تدريجا بين القوى السياسية الإيفوارية المختلفة، ويفتح الطريق أمام المصالحة الوطنية.

وفيما يتعلق بالبرامج الهادفة إلى نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج للقوات المقاتلة، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة وحلها، المنصوص عليها في الفرع الثالث من اتفاق واغادوغو السياسي، يجب الاعتراف بأنه لم يتم تنفيذها بصورة مرضية حتى الآن. ومع ذلك، يمكننا الترحيب بكون الظروف المؤاتية لذلك الإنجاز تتهيأ بالتدريج. وهكذا، فإن إنشاء مركز القيادة المتكاملة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، وهي المسؤولة عن تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق، يعتبر شرطا مسبقا لتنفيذ تلك البرامج. وبالمثل، إن الاحتفال الذي جرى في غويغلو بتاريخ ١٩ أيار/مايو، رمزا لتدمير الأسلحة التي سلمتها الميليشيات المسلحة، واحتفال شعلة السلام الذي جرى في بواكي بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه، أديا بحكم طبيعتهما الرمزية، إلى تخفيف التوترات السياسية والعسكرية، مما عزز أيضا إطلاق تلك البرامج.

وفي الوقت الحاضر، لم تعد القوات المقاتلة السابقة تستخدم سلاحها في المناقشة السياسية. وأخذ الناس يتنقلون بحرية في جميع أرجاء الأرض الوطنية، وكذلك البضائع. والميسّر يعمل على إعداد طرائق للإدماج العسكري – حصصا ورتبا – وعلى ضمان بدء الخدمات المدنية في المستقبل القريب.

إن تنفيذ العمليات الكبرى المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي، ومنها تحديد الهوية والعملية الانتخابية، تأخر بالقياس إلى الجدول الزمني الأولي الذي وضع في اتفاق ٤ آذار/مارس. غير أنه يجب علينا أن نشير إلى أن هذا التأخير لا ينُمّ بتاتا عن سوء النية من جانب الأطراف أو الأطراف السياسية الإيفوارية لدى تنفيذ الاتفاق.

ويمكن تفسير هذا التأخير العام أساسا بالتعقيد الذي تتصف به مختلف العمليات، وانعدام الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، والمصاعب الإدارية والتقنية المتأصلة في حالة ما بعد الصراع في كوت ديفوار. كما تشكل المشاكل الأمنية، المتمثلة تحديدا في الهجوم على رئيس الوزراء غيوم سورو في ٢٦ حزيران/يونيه، عراقيل أمام تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي وفقا للجدول الزمني الأولي.

وتعمل حكومة جمهورية كوت ديفوار، واللجنة المعنية بالتقييم والرصد، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على إزالة العراقيل التي تعترض عملية الخروج من الأزمة.

ويرحب الميسّر بأن عملية السلام، التي ابتدأت في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، حظيت بتأييد قوي على الصعيد الوطني، بما في ذلك من الأطراف الفاعلة السياسية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والسكان أنفسهم، كما يتجلى ذلك في العديد من المناسبات الثقافية ومختلف المبادرات المتعلقة بالعودة إلى السلام.

وقد أسهم احتفال شعلة السلام الذي نُظمّ في بواكي بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه، بغض النظر عن مدلوله الرمزي، إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة التوترات الوطنية وتعزيز التماسك الوطني. وبالمثل، يدل انطلاق جلسات استماع المحاكم المتنقلة، التي سبقتها إعادة نشر القضاة وحكام المقاطعات ونوابهم في شمال البلد، فضلا عن استمرارها حتى اليوم دون عراقيل، على أن مرحلة حاسمة في العملية في كوت ديفوار جارية على قدم وساق.

وانعقاد الاجتماع الثاني للجنة المعنية بالتقييم والرصد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بمشاركة جميع أعضاء الهيئة الاستشارية الدولية التي أيد القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧) إنشاءها، ولّد زخما إضافيا لعملية تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. وينطبق الأمر ذاته على الحضور الفعلي للميسّر في كوت ديفوار منذ ١٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وسيتم عما قريب تعزيز أنشطة الممثل الخاص للميسّر، التي تستحق الدعم والتشجيع بالنظر إلى نطاق المهمة، بإيفاد فريق من الخبراء في ميادين مختلفة سيساعدونه في مهامه اليومية المتعلقة بالتيسير والمصالحة والوساطة. وبالتالي، ستتعزز قدرته على مساعدة الأطراف في التغلب على العراقيل والخروج من المأزق لدى تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي والإسهام في إيجاد حلول لمختلف المصاعب التي قد تنشا في تلك العملية.

ويشمل عمل الميسّر كامل نطاق المهمة التي ما زال يتعين استكمالها لإحلال السلام في كوت ديفوار. وهو يدرك المصاعب الكثيرة التي تحيق بمختلف العمليات المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو. غير أن الميسّر ما زال يثق بالأطراف الإيفوارية وقدرتها على تجاوز خلافاتها بغية توطيد السلام وتعزيز المصالحة الوطنية.

وأنا على اقتناع بأن كوت ديفوار ما زالت بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن على نحو خاص لاستكمال عملية السلام.

ولذلك السبب، فإن الميسّر يعتقد بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور هام في العملية المتعلقة بخروج كوت ديفوار من الصراع، بصورة محددة من خلال وظائف الممثل الخاص للأمين العام المتعلقة بإصدار الشهادات والأنشطة المطمئنة للقوات المحايدة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن.

وفي هذا الصدد، يرحب الميسّر بتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام، السيد تشوي يونغ - جين. وأنا متأكد من أن هذا التعيين سيسهم في إعطاء زخم جديد لعملية السلام في كوت ديفوار. وأود أن أعرب عن تهانئي للسيد

تشوي وتمنياتي بكل التوفيق في هذه المهمة الجديدة. كما أؤكد له أن الميسّر مستعد للعمل معه.

وقد اتفق الموقعون على اتفاق واغادوغو السياسي على إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ الاتفاق، من أجل تنظيم انتخابات رئاسية تكون مفتوحة وحرة وشفافة، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه للفترة الممتدة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويطلب الميسّر إلى مجلس الأمن مواكبة الالتزامات التي تعهد بها الرئيس لورون غباغبو ورئيس الوزراء غيوم سورو، حتى يتسنى لهما إيجاد الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات ديمقراطية وعادلة وسلمية.

كما يرغب الميسّر في أن يتسنى خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ استكمال العمليات المتعلقة بتحديد الهوية وعمليات تسجيل الناخبين وفقا لجدول زمني جديد يراعي الاحتياجات التقنية والتنظيمية.

وإدراكا من الميسّر للطابع الهش نسبيا لما حققه تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي من مكتسبات وما تنطوي عليه عملية السلام من مصاعب من جميع الأشكال، فإنه سيحث الأطراف الفاعلة الإيفوارية وشركاءها التقنيين والماليين على القيام بالعمليات الأساسية لكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية، وعلى نحو خاص، تحديد هوية السكان ووضع قائمة انتخابية موثوق بها وضمان نزع السلاح وتوفير الأمن خلال العملية الانتخابية.

وستعزز مهمة إصدار الشهادات التي سينفذها من الآن فصاعدا الممثل الخاص للأمين العام من خلال جميع مراحل العملية الانتخابية، فضلا عن مهمة التحكيم التي سيقوم بها الميسّر بدعم منه، ثقة ودعم الإيفواريين الذين يرتهن بهم بناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

وبالنظر إلى الجهود المبذولة في الميدان فعلا والإرادة المستمرة للأطراف الفاعلة السياسية الإيفوارية، ينبغي لمجلس الأمن النظر باهتمام خاص في أي طلبات واردة من الأطراف الإيفوارية في ما يتعلق ببناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

وعلى الرغم من البطء في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، وعلى الرغم مما واجهناه من مصاعب هنا وهناك في عملية الخروج من الأزمة في كوت ديفوار، ما زال بمقدورنا تحقيق الأمل في إحلال سلام حقيقي ودائم في هذا البلد. وسيتعين تماما على الأطراف الفاعلة السياسية الإيفوارية الاضطلاع بكامل مسؤولياتها عن تنفيذ عملية السلام. كما أنه لابد للمجتمع الدولي من دعم الجهود الإيفوارية لإيجاد حل دائم للأزمة.

وبإمكاني التأكيد للمجلس على أن الميسّر لن يدَّخر جهدا في مواصلة مواكبة سعي الإيفواريين صوب السلام. وهو يعول على الدعم الحاسم للأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية بوركينا فاسو على البيان الذي أدلى به.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة ردا على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما للتو.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الدولة للتعاون والفرانكفونية في فرنسا، السيد جان - ماري بوكيل.

السيد بوكيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن اشكر جميع الممثلين الذين أدلوا ببيانات. وعلى نحو خاص، أود أن أرحب بحضور وزير خارجية بوركينا فاسو، السيد باسولي، وأن أقول له إنني استمعت بإمعان إلى عرضه الملهم عن عملية السلام.

كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بوركينافاسو على انتخابها عضوا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وليس لدي أدنى شك في أن بوركينا فاسو ستضطلع تماما بدورها هناك في إطار جهود السلام المتواصلة التي بذلتها في السنوات الأخيرة في منطقتها دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس بوركينا فاسو بليز كومباوريه، الذي يرعى على أساس يومي الحوار الدقيق بين الأطراف الإيفوارية. ويتسم حضور ممثل رفيع المستوى من بلده ليُطْلع مجلس الأمن على رؤيته، والمجتمع الدولي بأسره من خلال المجلس، بأهمية كبيرة للغاية. وتتيح هذه المناقشة لنا فرصة لنظهر من جديد دعمنا الكامل للميسّر ولعملية واغادوغو. ويدعم مجلس الأمن الاتفاق السياسي المبرم بين الإيفواريين ويشير إليه باستمرار. ولكننا بحاجة إلى أن نؤكد مجددا هذا الدعم بقوة؛ فهذا الاتفاق يمثل فرصة حقيقية أمام كوت ديفوار للخروج من الأزمة. وقصارى القول أنه لا يوجد بديل آخر عنه متاح اليوم.

وقد أدت العملية التي توجت بالصفة الرسمية في الفترة بين ٤ و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ بالتوقيع على اتفاق واغادوغو والاتفاق التكميلي إلى إحراز تقدم مبدئي، لعل أبرز عناصره، بعد نشر ٦ وحدات مختلطة من وحدات الدفاع والأمن التابعة لكلا الطرفين، هو تفكيك منطقة الثقة التي أشار إليها الوزير والاستعاضة عنها بمجموعة من مراكز المراقبة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كذلك أبدت الأطراف الإيفوارية بوادر رمزية هامة بمناسبة بدء عمل المحاكم المتنقلة والشروع في نزع سلاح المليشيات، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وإنشاء مركز قيادة متكامل حتى يتسنى التنسيق بشكل أفضل بين القوات الأمنية بعد ما كان بينها من تنافس من قبل.

ولكن هذا التقدم ليس كافيا. فكما أشار الوزير باسولي بصراحة منذ برهة، وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير الذي قدمه لنا من فوره بوضوح شديد السيد أبو موسى، فقد تأخرت الأطراف بشكل خطير في تنفيذ الاتفاق. وهذا أمر يبعث على القلق. وصحيح أن المواعيد لا تنقش على الحجر، ولكن يتعين أن يوجد أمل واضح لا رجوع عنه في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متسمة بالانفتاح والحرية والنزاهة ولشفافية وفقا للمعايير الدولية. ويفترض هذا الهدف كشرط مسبق تقيد الأطراف الإيفوارية بالتزاماتها وقيامها بتحديد جدول زمني جديد يؤدي إلى خروج كوت ديفوار من هذه الأزمة.

وفي مواجهة أزمة طويلة ومعقدة كهذه، كما أشار الأمين العام، يلزم أن نجد حلا لمسألة الرتب الشائكة، التي تشل أي عملية حقيقية لإدماج قوات الدفاع؛ ويلزم أن نكفل نزع المليشيات على نحو فعال، فهذا شرط مسبق لتفكيكها؛ ويلزم أن نكافح انتشار الأسلحة، فبدونه لن يكون هناك أمن؛ ويلزم في الوقت ذاته أن نكفل مزيدا من الاحترام لسيادة القانون.

غير أنه لا بد في الأجل القريب جدا، كما أشار الوزير، أن تعطى الأولوية لعملية التحقق من هوية السكان. وأشدد على هذه النقطة بسبب الدور المحدد الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد. والواقع أن الممثل الخاص للأمين العام يجب أن يصدق على جميع مراحل العملية الانتخابية، فعليها ترتكز العودة إلى السلام المدني. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بتعيين السيد شوا ممثلا خاصا جديدا للأمين العام، وأن أعرب عن تقديري للسيد أبو موسى على العمل الذي أداه بمقدرة وتصميم خلال هذه الفترة.

وأؤكد الطابع الحاسم لمهمة التصديق التي أناط بها المجلس الممثل الخاص في القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧). فكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية هامة. وبدون إثبات الهوية على الوجه الصحيح، كيف يمكننا أن نكفل إدراج

جميع المواطنين الراغبين في أن يدرجوا بقوائم الاقتراع، وبالتالي كيف يمكننا أن نكفل مصداقية المراحل اللاحقة في العملية الانتخابية؟ ولا أقلل من شأن الصعوبات الفعلية التي تواجهها هذه العملية، فهي بالغة الحساسية، ولكنها الطريق إلى تسوية هذه الأزمة. ولكن لدى كوت ديفوار في اتفاق واغادوغو أداة فعالة: هي جلسات استماع المحاكم المتنقلة. ومن المهم بشكل عاجل أن تحرز الأطراف، كما ذكر الميسّر، تقدما سريعا في عقد جلسات الاستماع بالمحاكم المتنقلة المذكورة على نطاق واسع، التي يلزم تزويدها بالموظفين المتفق عليهم وتوفير الحماية الضرورية لها.

فما الذي يستطيع مجلس الأمن أن يفعله، وبشكل أعمّ، ما الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله؟ ليس من عمل المجلس أن يقرر، هنا في نيويورك، كيف يمكن أن تسوى المسائل الكثيرة التي يحاول الميسّر أن يفكك خيوطها بجميع تفاصيلها؛ لقد حددت الأطراف الإيفوارية خارطة الطريق بنفسها في واغادوغو. ولكن على المجلس بالتأكيد مسؤولية القيام، من خلال الدعم الذي توفره جهود الميسّر، بضمان وفاء كل من الطرفين بالتزاماته والتأكد من النجاح في إنجاز العملية.

ومن الضروري أن يستمر مجلس الأمن في دعمه لكوت ديفوار خلال هذه الفترة الانتقالية. وستواصل فرنسا من جانبها العمل من أجل تحقيق هذه الغاية، كما تفعل على الدوام. وترى فرنسا كما يرى الأمين العام أن من الضروري المحافظة على ولاية القوات المحايدة وعلى مستوى قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو المحدد في تموز/يوليه. فهذه الولاية، رغم تعديلها دور هذه القوات، تجعل من الممكن المحافظة على قدرتها على الرد السريع في حالة تعرض عملية السلام لهجوم.

وقد قدم وفدي مشروع بيان صحفي بهذا المعنى، ونرجو أن يتمكن المجلس من إقراره اليوم.

إن أمام عملية السلام في كوت ديفوار فرصة للنجاح. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة اغتناما كاملا بدعم إجراءات الميسّر وإظهار يقظتنا إزاء الالتزامات التي قطعتها الأطراف الإيفوارية على نفسها بحضوره. ومن الضروري اليوم إعطاء حافز جديد، على النحو الذي يدعو إليه الأمين العام. وليس ذلك بأمر بعيد عن المتناول. ويمكن أن يعتمد الإيفواريون على مجلس الأمن، واسمحوا لي بأن أقول هذا هنا، وعلى فرنسا في دعم جهودهم تحقيقا لتلك الغاية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): تود جنوب أفريقيا أن ترحب بمعالي السيد جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، بصفته ممثلا لميسّر عملية السلام في كوت ديفوار، الرئيس بليز كومباوريه، وأن تشكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هنا اليوم. وأود أيضا أن أستخدم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي الصادق لاستمرار الرئيس كامباوريه في الاضطلاع بدوره النشط في التيسير. وأكون مقصرا إن لم أهنئ أيضا بوركينا فاسو أيضا على انتخابها لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كعضو غير دائم.للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونتطلع إلى العمل مع بوركينا فاسو في هذا المجلس.

ويود وفدي أيضا أن يشكر السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار بالنيابة على تفانيه المتواصل، وعلى العمل الذي تؤديه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقيادته، وكذلك على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم.

لقد كان التوقيع على اتفاق واغادوغو السياسي في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ حدثا تاريخيا. وأدى بالأطراف الإيفوارية، بمساعدة من جيرانها، وخاصة الرئيس كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو، إلى التوصل لاتفاق وتولي زمام التسوية لمسألة سببت ارتباكا للمجتمع الدولي طيلة سنوات كثيرة. وقد وصف الأمين العام التوقيع على اتفاق واغادوغو بأنه

''نقطة تحول فريدة'' في عملية السلام في كوت ديفوار. ويضيف الأمين العام قائلا: ''ويفرض تولي زمام الأمور في عملية السلام مسؤولية فريدة على الطرفين الإيفواريين لتنفيذ اتفاق واغادوغو تنفيذا كاملا وبإخلاص''. وكثيرا ما أشير منذ التوقيع على الاتفاق إلى أن بعض العمليات والالتزامات التي تعين على الأطراف القيام بها تلبية لاتفاق واغادوغو لم تتحقق بعد. غير أن جنوب أفريقيا لا تزال متفائلة بأن جميع الأطراف في كوت ديفوار قد أظهرت استعدادا سياسيا لدفع العملية السياسية قدما وللتقيد بالأطر الزمنية المتفق عليها. ونتفق مع رئيس الوزراء سورو، الذي طمأن الجميع إلى أن التزامه بصون مصداقية العملية الانتخابية يكتسي أهمية أكبر من التقيد الصارم بمواعيد نهائية.

وترحب جنوب أفريقيا بتأسيس مركز القيادة المتكاملة وإنشاء الوحدات الست المكونة من كتائب مختلطة وإطلاق المحاكم المتنقلة، وكذلك العمل الأولي بشأن تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، ونزع سلاح المليشيات وحلّها، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واستعادة الدولة لسلطتها في جميع أنحاء البلاد. ويدرك وفد بلادي بصورة خاصة التحديات المتعلقة بالقدرة والمسائل اللوجستية والفنية التي تعيق جهود الطرفين للالتزام الكامل بالجدول الزمني لتنفيذ هذه العمليات الفنية الصعبة مثل حلّ المليشيات، وإيواء المقاتلين السابقين، وإعادة بسط سلطة الدولة ونشر المحاكم المتنقلة. ومع ذلك، نحن على ثقة بأن هذه التحديات لا يتعذر التغلب عليها، بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ودعم المجتمع الدولي والالتزام السياسي من الطرفين.

إن المائدة المستديرة للمانحين التي عقدت مؤخرا لدلالة على حسن نية المجتمع الدولي والتزامه ورغبته في عودة السلم والرخاء والتنمية إلى كوت ديفوار. ونرحب بتعهد المجتمع الدولي التبرع بمبلغ ٣٨٨ مليون دولار لدعم عملية السلام. والمطلوب الآن الوفاء بتلك التعهدات. وتطالب جنوب أفريقيا المجتمع الدولي والجهات المانحة مواصلة دعمهما المادي والفني لحكومة كوت ديفوار وللتنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو.

وفي الختام، يتشاطر وفد بلادي وجهة نظر الأمين العام التي عبّر عنها في آخر تقرير له، حيث قال،

> ''يتيح الجو السياسي الإيجابي السائد في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو فرصة للأطراف الإيفوارية لتحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ الاتفاق''. (S/2007/593، الفقرة ٥٩)

كما نتفق مع الأمين العام على أن الزخم الذي ولده توقيع الاتفاق لا ينبغي أن يضيع سدى، وأنه

> ''سيظل التحسن في الوضع الأمني، وعملية السلام عموما، هشّين ومعرّضين للانتكاس ما لم يُعززا بتحقيق تقدم ملموس''. (المصدر نفسه)

ولذلك تلزم جنوب أفريقيا نفسها بالعمل مع قادة كوت ديفوار والمجتمع الدولي في سبيل أن تتحقق الوعود التي قُطعت في اتفاق واغادوغو، وأن ينعم شعب كوت ديفوار مرة أخرى بالسلم والاستقرار والرخاء.

السيد فوتو – بيرنالس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أرحب بوجود السيد جبريل باسولي، وزير الخارجية في بوركينا فاسو، بين ظهرانينا، بصفته ممثلا لُميسّر السلام في كوت ديفوار. وأود، من خلاله، أن أهنئ الرئيس بليز كومباوري على إسهاماته الهامة في حفظ السلام في كوت ديفوار. كما أود أن أرحب بيننا بوجود جان – ماري بوكل، وزير الدولة للتعاون والفرانكفونية في فرنسا، وكذلك أود أن أشكر السيد أبو موسى على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2007/593).

لقد كان توقيع اتفاق واغادوغو معْلما في عملية التحول السلمي التي شهدها المجتمع الأيفوري. ومع ذلك، وبعد مرور سبعة أشهر على ذلك الحدث، يساورنا القلق إزاء التأخر في تنفيذ الاتفاق – علما بأن المواعيد الزمنية قد مددت لفترات طويلة، ولا نعرف لغاية الآن متى ستكتمل العملية. ونحن نعلم بالمشكلة العامة المتعلقة بقدرة المؤسسات الوطنية على إدارة العملية وحاجة تلك المؤسسات إلى دعم المجتمع الدولي في مجالي اللوجستيات وبناء القدرات. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة دعم مركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة. ومع ذلك، نرى أن تلك الصعوبات لا ينبغي أن تشكل عائقا يتعذر التغلب عليه لمواصلة العملية السلمية.

ومن دواعي سرورنا أنه بالرغم من التأخيرات في التنفيذ، لا يزال لدى الأطراف في كوت ديفوار الإرادة السياسية لمواصلة إحراز تقدم، كما شهد على ذلك مرة أخرى ما حدث عقب الهجوم الذي يستحق الشجب على رئيس الوزراء غيوم سورو. والرسائل التي بُعثت إلى المجتمع الأيفوري بهذا الشأن تشير إلى التزام ثابت بالسلام والوحدة وعزم في مواجهة العنف.

ونود أن نشدد على الدعم القيّم للتمويل الذي يوفره المجتمع الدولي في تنفيذ الاتفاق والإنعاش بعد انتهاء الصراع. ويوفر ذلك العنصر الإيجابي زخما إضافيا ويؤكد مسؤولية حكومة كوت ديفوار عن الارتقاء إلى مستوى التوقعات الوطنية والدولية من حيث الالتزام بالمواعيد الزمنية.

وبعض المهام المحددة التي ينبغي إنجازها على وجه السرعة تتضمن نزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وحلّ المليشيات، وإدماج قوات الأمن والدفاع وإعادة هيكلتها، وإعادة تأسيس إدارة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وتحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين.

وينبغي أن تُوجه العملية برمتها نحو عقد انتخابات بوصفها عنصرا أخيرا في بناء السلم. وفي ذلك الصدد، من الضروري وضع جدول زمني محدد لإجراء الانتخابات والتأكيد على أهمية التصديق على كل مرحلة لضمان المصداقية المطلقة للعملية.

ولذلك، يدعو وفد بلادي الميسّر إلى مواصلة جهوده للإسراع في عملية السلام. كما ندعو المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تنفيذ اتفاق واغادوغو. وعلاوة على ذلك، ندعو المجتمع الدولي برمته إلى توفير المساعدة في مجالات الدعم اللوجستي وبناء القدرات ولا سيما مركز القيادة المتكاملة والوحدات المختلطة.

كما ينبغي توجيه اهتمام خاص لمسألة حقوق الإنسان في كوت ديفوار حيث لا تزال هناك انتهاكات ترتكبها عناصر من القوات الجديدة، التي ما برحت تهدد المدنيين وتعرضهم للاعتقال و الاحتجاز التعسفيين. كما يساورنا قلق إزاء التقرير عن الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال، من أجل البغاء والسخرة.

ونظرا للوضع الراهن، يرى وفد بلادي أنه من المهم الحفاظ على المستوى الحالي للقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونتطلع إلى تقرير جديد يقدمه الأمين العام كي يتسنى لنا بناء عليه أن ننظر في الخطوات التي يجب اتخاذها في المستقبل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أضم صوت وفد بلادي إلى الأصوات المرحبة بالسيد باسولي والسيد أبو موسى، النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام. إنه لمن الجيد أن نستمع في مجلس الأمن إليهما وهما يتحدثان عن خبرتهما الميدانية.

وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أيضا أن أتقدم بأحر التهاني إلى الوزير باسولي بمناسبة انتخاب بوركينا فاسو عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما بيّن العمل الرائع الذي قام به الرئيس كومباوريه والممثل الخاص باديني، فإن تحقيق الأمن في كوت ديفوار عملية هامة جدا. ونعتقد أن المجلس سيستفيد من خبرة بوركينا فاسو وحكمتها في عملنا لضمان السلم والأمن، ليس في غرب أفريقيا فحسب، وإنما أيضا عبر القارة وأبعد من ذلك. واسمحوا لي أن أقول إن المملكة المتحدة تتطلع إلى العمل عن كثب مع بعثة بوركينا فاسو في القيام بتلك المهام المشتركة.

وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بتعيين السيد تشوي يونغ - جن ممثلا خاصا للأمين العام في كوت ديفوار. فهو معروف لدى ممثلي الدول الأعضاء لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ونتطلع إلى العمل معه. وسيكون دوره هاماً - وخاصة في ما يتعلق بالتصديق على العملية الانتخابية.

وأود أن أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة لاتفاق واغادوغو، الذي يمثل أفضل فرصة حتى الآن لتحقيق سلام مستدام في كوت ديفوار. وكما قال الوزير بوكِل، من المهم أن يبقى المجلس منخرطا. وشأننا شأن المتكلمين الآخرين، تساورنا بعض الشواغل إزاء التأخيرات الخطيرة في الوفاء بالمواعيد الزمنية التي حددها اتفاق واغادوغو. وأود أن أبدي أربع ملاحظات في ذلك الصدد.

أود أن أبدي أربع ملاحظات في هذا الشأن. أولا، الانتخابات الحرة والنزيهة وذات المصداقية هي أمر أساسي لحل الأزمة. ثانيا، هناك حاجة إلى مزيد من الزخم في تسجيل الناخبين من خلال المحاكم المتنقلة. ثالثا، وكما ذكر متكلمون آخرون، إدماج القوات الجديدة في الجيش ونزع سلاح وتسريح الميليشيات ستكون أيضا أمورا حاسمة لتحقيق النجاح. رابعا، نحن نشعر بالقلق إزاء التقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الصغيرات، وتزايد الاتجار بالأطفال والسخرة. وأعتقد أنه صحيح أن ثقافة الإفلات من العقاب لأولئك المسؤولين لا تزال قائمة. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنحث على بذل المزيد من الجهود لمعالجة تلك القضايا في كوت ديفوار، وندعو الممثل الخاص الجديد للأمين العام إلى جعل ذلك إحدى أولوياته.

أخيرا، أود أن أقول إننا نؤيد البيان الصحفي الذي اقترحه الوزير باسولي.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر وزير خارجية بوركينا فاسو، السيد باسولي، على بيانه وأن نعرب عن تقديرنا لبوركينا فاسو، وبصفة خاصة للرئيس كومباوري على تيسيره لعملية السلام في كوت ديفوار، والذي كان مفيدا جدا في إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

ونشكر أيضا الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام أبو موسى على إحاطته الإعلامية، ونشكر الأمين العام على تقريره المرحلي الرابع عشر عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثالثا، نود أن نشيد بأصحاب المصلحة الإيفواريين لما بذلوه من جهود حتى الآن، والتي أحرزت بعض التقدم بعد فترة طويلة من الجمود السياسي، الذي كان يصاحبه انعدام للأمن ومعاناة للشعب الإيفواري.

ونرحب بحقيقة أن تنفيذ اتفاق واغادوغو لا يزال يحظى بتأييد واسع في كوت ديفوار، بما في ذلك تأييد جزء من المعارضة. ومن الأهمية أن يتم الحفاظ على ذلك التأييد الواسع النطاق وتشجيعه من خلال إحراز تقدم حقيقي ونتائج ملموسة في تنفيذ الاتفاق في الفترة التي تسبق

الانتخابات. وستكون مصداقية العملية الانتخابية أمرا حاسما لنجاح الانتخابات واستقرار التنمية في مرحلة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق تلك المصداقية إلا من خلال عملية شاملة فعلا للجميع وتسمح بالمشاركة المتساوية والحرة والتريهة لجميع القوى السياسية وبالمنافسة بينها.

ورغم التطورات الإيجابية في كوت ديفوار بعد توقيع اتفاق واغادوغو، نشعر بالقلق من أن هذه العملية قد بدأت تفقد زخمها. التأخير الكبير في تنفيذ اتفاق واغادوغو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، هو حقا مثير للقلق. وفي هذا الصدد، نحن نتفق مع إيعاز الميسر، الذي أقره أيضا الأمين العام، بأن وضع جداول زمنية ومعايير معينة واقعية لتنفيذ اتفاق واغادوغو يمكن أن يكون حافزا مفيدا ومطلوبا لعملية السلام.

ونشعر بقلق خاص إزاء التقدم المحدود في توحيد وإعادة هيكلة القوات المسلحة الإيفوارية. ففي مناسبات عديدة شهدنا مدى الأهمية الحاسمة لدمج وإصلاح قوات الأمن لضمان الأمن المستدام في بيئات ما بعد الصراع. وكوت ديفوار ليست استثناءً. بل على العكس، توحيد وإعادة هيكلة قطاع الأمن الإيفواري لهما أيضا أهمية في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة توحيد البلاد، وفي الممارسة الفعالة لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في الشرق والغرب المضطربين.

أخيرا وليس آخرا، نشعر بخيبة أمل لأن تحسن المناخ السياسي لم ينعكس بشكل حقيقي على الحياة اليومية لشعب كوت ديفوار، خاصة في مجال حقوق الإنسان، التي ما زالت تنتهك في البلاد. كما أن الحالة الأمنية لا تزال هشة للغاية، والهجوم على طائرة رئيس الوزراء سورو هو أكثر مثال صارخ على ذلك ولكنه ليس المثال الوحيد. بالإضافة إلى ذلك، يشكل استمرار وجود الميليشيات تهديدا دائما وخطيرا جدا لآفاق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وقد لاحظنا بعض المعلومات المثيرة للقلق في هذا الشأن أيضا في التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بنظام الجزاءات في كوت ديفوار. ونحن نعتقد أن التعاون الوثيق بين المجلس والسلطات الإيفوارية في هذا الصدد سيستمر في هذا المجال، ونعتقد كذلك أن التدابير المتاحة ستُنفذ بالكامل من أجل تعزيز الاستقرار في البلاد.

مع أخذ الظروف على أرض الواقع بعين الاعتبار، نود أن نعرب عن دعمنا المستمر لوجود القوات المحايدة في كوت ديفوار في إطار ولايتها ومستويات قواتها الحالية.

أمام كوت ديفوار فرصة فريدة لبدء عهد جديد من استعادة الاستقرار والأمن والرخاء. ولذلك نود أن نضم صوتنا إلى الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى جميع أصحاب المصلحة في عملية السلام، وعلى وجه الخصوص حكومة كوت ديفوار، لعدم إضاعة هذه الفرصة الفريدة لهذا البلد والشعب الإيفواري.

أخيرا، نرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لكوت ديفوار ، السفير تشوى، ونتمنى له كل النجاح.

أخيرا وليس آخرا، نشكر الوفد الفرنسي على تقديم مشروع البيان الصحفي ونعتقد أنه نتاج جيد للغاية لمناقشة اليوم.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بوزير خارجية جمهورية بوركينا فاسو، السيد باسولي، وبوزير الدولة للفرانكفونية والتعاون في فرنسا، السيد بوكيل. إننا ننوه بالإسهامات التفصيلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة بوركينا فاسو، وفرنسا في عملية التسوية في كوت ديفوار.

ونحن ممتنون للنائب الأول للممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، السيد أبو موسى، على ما قدمه من معلومات عن أنشطة عمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وآخر التطورات في هذا البلد، وما بذله من جهود لتحقيق التسوية.

في رأينا أن تقرير الأمين العام يتضمن تقييما متوازنا وموضوعيا للوضع في كوت ديفوار. وبالنظر إلى استمرار الحالة الأمنية غير المستقرة فإننا نؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بجدوى الإبقاء على الأعداد الحالية لأفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

لقد تابعنا عن كثب تطورات عملية السلام في هذا البلد. وقد رحبت موسكو باتفاق واغادوغو، الذي تم التوصل إليه بناء على مبادرة من الأطراف الإيفوارية أنفسها. ونرى أنه يمثل فرصة فريدة لتحقيق تسوية شاملة، شريطة أن تنفذ الأطراف الالتزامات التي أخذتها على عاتقها ضمن الإطار الزمني المحدد.

ونحن ندين بشدة أية محاولة لزعزعة عملية السلام، مثل محاولة الاعتداء على رئيس الوزراء الإيفواري غيوم سورو في ٢٩ حزيران/يونيه، والتي تدلل على وجود قوى مدمرة في هذا البلد، وهشاشة عملية السلام، وضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المزيد من الدعم لها.

ونلاحظ بارتياح الخطوات الايجابية العديدة المتخذة في الآونة الأخيرة نحو التوصل إلى تسوية سلمية، مثل نشر وحدات الشرطة المختلطة للحفاظ على القانون والنظام وإنشاء مواقع لمراقبي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولكننا نلاحظ مع الأسف تباطؤ وتيرة تنفيذ اتفاق واغادوغو. يتعين على الأطراف الإيفوارية أن تبدي مزيدا من التصميم على مواصلة تنفيذ المهام الرئيسية، بما في ذلك نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين، واستعادة القانون المدني، وإصلاح القطاع الأمني، وإعادة تأكيد سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي.

وفي سياق أهمية العملية الانتخابية المقبلة في كوت ديفوار، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضمن لهذا البلد أن يتلقى في الوقت المناسب المساعدة في إعداد وإجراء انتخابات مفتوحة وحرة ونزيهة وفقا للمعايير الدولية.

ونحن على يقين أن الإجراء الذي سيتخذه زعماء البلد بهدف تنفيذ الاتفاق بصورة فعالة سوف يؤدي في المستقبل القريب إلى تسوية سياسية داخلية نهائية دائمة. وتقوم الأمم المتحدة بدور هام في المساعدة لتحقيق ذلك الهدف. ونرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السفير شوي. ويمكنه أن يعول على تأييد الاتحاد الروسي التام في الاضطلاع بولايته.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر وزير الخارجية باسول والسيد أبو موسى، النائب الرئيسي للمثل الخاص للأمين العام على بيانيهما. وأرحب كذلك بالممثل الدائم لكوت ديفوار.

تود بلجيكا أن تؤكد من جديد تأييدها التام لاتفاق واغادوغو السياسي، حيث تمكنت أطراف الصراع في كوت ديفوار، قبل سبعة أشهر، من إعطاء زخم جديد لعملية السلام المتوقفة. وينبغي أن نعترف بإصرار المحاربين السابقين وشجاعتهم السياسية التي أظهروها وخلقهم الظروف لإيجاد طريقة للخروج من الأزمة.

لم يكن هذا الاتفاق ممكنا بدون ما قدمته بوركينا فاسو من تسهيلات وبدون المشاركة الشخصية من رئيسها، السيد بلاسي كومباوري، ووزير الخارجية باسول، الموجود معنا اليوم. ويود وفد بلدي كذلك أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة البلد الصديق بوركينا فاسو، الذي عما قريب سنرحب به على هذه الطاولة بصفته عضوا في مجلس الأمن.

ورغم التطورات الإيجابية خلال الأشهر القليلة الأخيرة، كلنا يعرف أن عملية السلام في كوت ديفوار ما زالت هشة، ويساورنا القلق إزاء التأخيرات الكبيرة في تنفيذ الاتفاق. وكما ورد في التقرير الـ ١٤ للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/593)، الذي عرضه علينا هذا الصباح النائب الرئيسي للمثل الخاص، على الأيفوريين أن يتحملوا مسؤولياتهم ويضمنوا التنفيذ العاجل والتام للأحكام الرئيسية في الاتفاق. ويشير ذلك، بصورة خاصة، إلى عملية تحديد الهوية، التي ينبغي أن تؤدي إلى انتخابات شاملة؛ وعملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج؛ ونزع سلاح المليشيات.

وأود كذلك أن أعرب، كما أعربت وفود أخرى، عن قلق بلجيكا إزاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق منها بالنساء والأطفال، كما وصفها تقرير الأمين العام ومصادر أخرى. بيد أننا ندرك التقدم المحرز منذ إبرام اتفاق واغادوغو.

ولا يسعني أن أختتم بياني المقتضب بدون الترحيب بتعيين السيد تشوي يونغ - جين بصفته الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوت ديفوار. وسيتولى مهامه في الوقت المناسب، كما قال السيد باسول، ليعطي زخما جديدا لعملية السلام في ذلك البلد. وبالطبع، أود أن أشكر السيد موسى على العمل الرائع الذي قام به أثناء الفترة الانتقالية.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر إلى السيد جبريل باسول، وزير خارجية بوركينا فاسو، الموجود معنا اليوم بصفته ممثلا للميسّر، الرئيس كومباوري، على البيان الذي ألقاه بخصوص تطور العملية السلمية في كوت ديفوار. ونود كذلك أن نشكر النائب الرئيسي للمثل الخاص للأمين العام، السيد أبو موسى، على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقريره عن الحالة في كوت ديفوار (S/2007/593).

إننا ندرك الجو السياسي الإيجابي السائد الآن في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو. لكننا نوعا ما غير متشجعين من الآثار المحتملة من حدوث ثغر في مواعيد تنفيذ المهمات الهامة التي حددها الاتفاق والتي أشار إليها المتكلمون السابقون.

ونعترف بأهمية التخطيط، والاحتياجات المالية واللوجستية لضمان التنفيذ السريع والدائم للاتفاق. ولذلك، فإن الاستمرار في الدعم الدولي لبناء القدرات، بما في ذلك توفيره في الوقت المناسب، أمر هام. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن نشدد على المسؤولية الخاصة التي تضطلع بها حكومة كوت ديفوار لإعطاء زخم إضافي لتنفيذ اتفاق واغادوغو.

إن مفتاح التقدم في تنفيذ الاتفاق هو إيجاد وضع أمني آمن. ولقد تشجعنا من التقييم الذي قدمه الأمين العام وهو أن البلد ما زال هادئا بصورة عامة منذ توقيع الاتفاق في شهر آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه، نحن مدركون للطبيعة الهشة المتواصلة للحالة الأمنية، كما ظهر، في جملة أمور، من الحدث الذي وقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والوضع في شمال البلاد. ونشيد بالجهود التي يبذلها الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو للتغلب على أية محاولات لعرقلة العملية السلمية. ويعتبر الدعم الدولي المستمر في تعزيز الأوضاع الأمنية من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أمرا حاسما.

إن وفد بلدي منزعج كذلك بصورة كبيرة من التقارير عن الاتجار بالأطفال من أجل العمالة والبغاء، كجزء من المشكلة المتزايدة للاتجار بالبشر من أجل البغاء والعمالة

القسرية في البلد. وينبغي أن يكون الدعم لتعزيز القدرة الوطنية لمعالجة هذه المسائل من الأولويات.

ونرى أنه من الضروري كذلك معالجة قضايا السلوك والانضباط لموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار معالجة تامة على النحو الوارد في التقرير.

ونتفق مع رأي الأمين العام على أنه ينبغي أن نحافظ على المستويات الحالية للقوات، لأنه لم يتم بعد تحقيق تقدم بشأن النتائج الرئيسية لاستعراض ولاية العملية ومستوى القوات.

وما فتئنا نتفق مع وجهة النظر بوجوب أن تبقى الأمم المتحدة تعمل مع شعب وحكومة كوت ديفوار ومؤيدة لهما في رحلتهما الصعبة نحو بلد آمن ومزدهر. ومن ثمّ، نحن في غاية السرور من تعيين السيد تشوي يونغ – جين ممثلا خاصا جديدا للأمين العام في كوت ديفوار.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بدئ ذي بدء أن أرحب بمعالي السيد جبريل باسول، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في بوركينا فاسو وأن أشكره على المعلومات التي قدمها لنا بالنيابة عن معالي السيد بلاس كومباوري، الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وميسّر الحوار المباشر بين الأطراف في كوت ديفوار. ويود وفد بلدي أن يتقدم مرة أخرى بالتهاني لبوركينا فاسو على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للسنتين ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ونود أن نرحب كذلك بالسيد جان – ماري بوكل، وزير الدولة الفرنسي للتعاون والفرانكوفونية. لقد تابعنا باهتمام كبير الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا السيد أبو موسى، الذي نحن ممتنون للغاية له على جودة العمل الذي قام به بصفته النائب الرئيسي للمثل الخاص للأمين العام، ولاحظنا على النحو الواجب العرض الذي قدمه عن تقرير الأمين العام الـ ١٤ عن كوت ديفوار (S/2007/593).

يشير التقرير إلى أن الحالة السياسية في كوت ديفوار آخذة في التحسن، ونحن نرحب بتلك الحقيقة. ويحتفظ رئيس جمهورية كوت ديفوار ورئيس الوزراء بعلاقات عمل طيبة. ويتمتع اتفاق واغادوغو بتأييد كامل النخبة السياسية في كوت ديفوار. وما فتئت الحالة الأمنية مستقرة في كوت ديفوار منذ توقيع ذلك الاتفاق. وهذه أخبار طيبة، وتطمئننا.

لكن الجدير بالملاحظة أن الحالة الأمنية في البلد، مع ذلك، ما زالت هشة، كما ظهر من محاولة اغتيال رئيس الوزراء غيوم سورو في بواكي بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ونعتقد أنه ينبغي للنخبة السياسية في كوت ديفوار أن تسعى لضمان ألاّ يتكرر ذلك النوع من الحوادث. ويلاحظ وفدي أيضاً أن تنفيذ اتفاق واغادوغو صار بطيئاً إلى حد ما، وذلك لعدم احترام الجداول الزمنية، والقدرة المحدودة للمؤسسات الوطنية التي عهد إليها بتنفيذ المهام الأساسية، مثل تفكيك الميليشيات، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتحديد هوية السكان.

وكما أشير من قبل، فإن تنفيذ الاتفاق واجه أيضاً صعوبات فيما يتعلق بتمويل عمليات معينة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتعهدات، التي بلغت قيمتها الإجمالية ٣٨٨ مليون دولار تقريباً، المقدمة من شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لكوت ديفوار، دعماً لبرنامج الحكومة للإنعاش بعد انتهاء الصراع.

وتمثل العملية الجارية لتنظيم العلاقات بين الحكومة الإيفوارية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بادرة مشجعة أيضاً. وفي حقيقة الأمر، ففي أوائل آب/أغسطس، قام صندوق النقد الدولي بصرف الشريحة الأولى من برنامج

المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع، وقيمتها ٦٠ مليون دولار، واعتمد البنك الدولي برنامجاً للمساعدة ما بعد الصراع بقيمة ١٢٠ مليون دولار، بهدف دعم البرنامج الطارئ للإنعاش الذي أعدته الحكومة. ويتعين على الحكومة الإيفوارية الآن أن تفي بشروط معينة، من بينها اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع جداول زمنية ومعايير لتنفيذ اتفاق واغادوغو، حتى يتسنى لتلك الصناديق صرف الأموال المرصودة.

إن تعيين السيد بوريما باديني كممثل خاص للمُيسِّر المعني بكوت ديفوار، ووصوله إلى أبيدجان في ١٢ أيلول/سبتمبر يبين استعداد رئيس جمهورية بوركينا فاسو، فخامة السيد بليز كومباوري، وعزمه على العمل بلا كلل نحو تنفيذ اتفاق واغادوغو؛ ونحن نشجعه في ذلك المسعى.

ووفدي يؤيد بدون تحفظ مطالبة الأمين العام للدول الأعضاء بأن تقدم الدعم اللازم لأنشطة المُيسِّر – كما يشير بيان وزير خارجية بوركينا فاسو في وقت سابق – وأن تدعم مكتب الممثل الخاص للمُيسِّر في أبيدجان.

ووفدي يؤكد مرة أخرى تأييده الكامل لاتفاق واغادوغو السياسي. ونشجع تنسيق الدوريات المتزامنة التي تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تسييرها في المناطق الحدودية لمنع نقل الأسلحة وانتقال المقاتلين عبر الحدود بشكل غير مشروع.

وإننا نؤيد توصية الأمين العام بالإبقاء على ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمستوى الحالي للقوات، والنظر في استعراض المسألة حالما نقترب أكثر من تحقيق الأهداف الرئيسية، وهي تحديداً تفكيك الميليشيات، ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين، وتحديد هوية السكان، وإعادة بسط سلطة الدولة واستعادتها في جميع أنحاء البلد.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد مرة أخرى امتنانه لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وللقوات الفرنسية المساندة لها، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على إسهاماتها الكبيرة في عملية السلام في كوت ديفوار.

ونرحب بتعيين السيد شوي يونغ – جين كممثل خاص جديد للأمين العام، ونؤكد له تعاوننا الكامل في أدائه مهمته.

أخيراً، يعرب وفدي عن تأييده لمشروع البيان إلى الصحافة الذي اقترحه الوفد الفرنسي.

السيد دو شياوكونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد موسى والسيد باسولي عن التطورات المستجدة في الحالة الإيفوارية. والصين تشعر ببالغ القلق إزاء تلك التطورات. ويحدونا وطيد الأمل في استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد وفي تحقيق الرفاه لشعبه. ويثلج صدرنا أن نلاحظ أنه في إطار عملية السلام، كان ثمة حرص على أن يستمر المناخ السياسي الإيجابي القائم منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، وأنه قد أحرز تقدم ملموس. وما زالت الحالة الأمنية في كوت ديفوار هادئة والموقف المضطرب في غرب البلد يتحسن بشكل مطرد. وتقدر الصين الجهود التي بذلها الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو وكل الأطراف الإيفوارية. ونقدر أيضاً الدور الإيجابي الذي قام به الرئيس كومباوري كمُيسِّر للمسألة الإيفوارية. فمن المؤكد تماماً أن عملية السلام الإيفوارية لن تكون مسألة هينة؛ فهي تتطلب جهوداً هائلة من جميع الأطراف. والصين تحث الأطراف الإيفوارية كافة على أن تواصل التركيز على

الهدف الأكبر، وأن تحافظ على الثقة السياسية المتبادلة، وأن تتشاور وتعمل معاً بروح تعاونية.

إن الاضطلاع بمهام مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة بناء المؤسسات الإدارية، وتسجيل الناخبين، وتحديد هوية السكان من شأنه أن يهيئ ظروفاً مؤاتية للانتخابات العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن تواصل تقديم المساعدة اللازمة إلى كوت ديفوار. والصين تقف على استعداد لمواصلة تقديم إسهامها الخاص.

السيدة ولكوت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر وزير الخارجية فاسولاي والسيد موسى على إحاطتيهما الإعلاميتين. ويسرنا أن يكون السفير جيدجي معنا هنا أيضاً. وتود الولايات المتحدة أيضاً أن تعرب عن التقدير للدور الأساسي الذي قام به الرئيس كومباوري وحكومته في التوسط لإبرام اتفاق واغادوغو للسلام. ونتطلع إلى العمل مع أولئك الدبلوماسيين الذين أثبتوا كفاءهم في المجلس في العام القادم.

وترحب الولايات المتحدة بانطلاق المحاكم المتنقلة في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ولكن، بما أن تلك المحاكم لن تغطي كل أنحاء البلد، فإننا نحث الحكومة الإيفوارية على التوسع في تنفيذ تلك العملية في أقرب وقت ممكن. فالقيام بعملية شاملة ودقيقة وموثوق بها لتحديد هوية السكان، وتسجيل الناخبين فيما بعد، هو السبيل الوحيد الذي يمهد لانتخابات حرة ونزيهة في كوت ديفوار.

ويسرنا أن نرى انطلاق جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج رسمياً في ٢٠ تموز/يوليه، غير أننا جميعاً نشعر بخيبة الأمل للتقدم البطيء في تلك العملية في كوت ديفوار منذ ذلك الحين. ونأمل أن يتم عما قريب حل الخلاف المستمر على رتب وأعداد الأفراد الذين ينتظر أن ينضموا إلى الجيش الموحد حتى يمكن لهذه العملية الهامة أن تمضي قدماً.

والولايات المتحدة تجدد إدانتها للهجوم على رئيس الوزراء سورو في ٢٩ حزيران/يونيه وما أسفر عنه من وفيات عديدة، وتشدد على ضرورة تقديم مرتكبي ذلك العمل الإجرامي إلى العدالة. وقد لاحظنا انخفاض عدد البلاغات عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو للسلام، ولكن ما زلنا نشعر بالقلق لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في شتى انحاء البلد. ونشجع كل الأطراف الإيفوارية على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

والولايات المتحدة تشعر بالارتياح إزاء قانون جديد أُعد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وذكر في تقرير الأمين العام (S/2007/593)، وينشئ برامج لمكافحة الاتجار غير المشروع في وزارة شؤون الأسرة والمرأة والشؤون الاجتماعية، والشرطة القضائية والمنظمة الدولية للهجرة عدد من المنظمات الوطنية والدولية. وقد فهمنا أن ذلك الإجراء لدى مجلس الوزراء الآن، ونحن نشجع كوت ديفوار على اعتماد القانون في أقرب وقت.

أخيراً، أود أن أشير أيضاً إلى أن الولايات المتحدة تؤيد مشروع البيان الصحفي بشأن كوت ديفوار الذي وزعه الوفد الفرنسي.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذا الاجتماع. واسمحوا لي أن أشكر من خلالكم السيد جبريل باسول، وزير خارجية بوركينا فاسو، والممثل الخاص للرئيس بليز كومباوري، ميسر عملية السلام في كوت ديفوار، على المساعي الحسنة التي يبذلها وعلى إحاطته التي قدمها للمجلس هذا الصباح. واسمحوا لي أيضا أن

أتوجه بالشكر للسيد أبو موسى، القائم بأعمال الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، على الإحاطة الشاملة التي قدمها للمجلس صباح هذا اليوم.

لقد شكل الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في واغادوغو بتاريخ ٤ آذار/مارس الماضي بين الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء غيوم سورو، منعطفا تاريخيا وفرصة كبرى لفتح صفحة جديدة في الأزمة الإيفوارية. وكنا نراقب عن كثب تنفيذ ذلك الاتفاق في الأشهر الأولى التي تلت التوقيع عليه. وقد شهدت تلك الفترة عددا من التطورات الإيجابية، منها مبادرات رمزية مثل مناسبة شعلة السلام في بواكيه، التي تم فيها إطلاق عملية نزع سلاح القوات الجديدة بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من الرؤساء الأفارقة أو ممثليهم. ومنها خطوات عملية لتنفيذ الاتفاق مثل إنشاء مركز القيادة المتكاملة المسؤول عن قيادة تنفيذ الجوانب العسكرية والأمنية، ونشر الوحدات المختلطة وإقامة الخط الأخضر بدلا من منطقة الثقة، وكذلك البدء بعملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين.

إلا أنه مما يبعث على القلق عدم الالتزام بالمهل الزمنية التي نص عليها اتفاق واغادوغو للقيام بتلك الخطوات. ومما يبعث على القلق أيضا العقبات التي تواجه إتمام عملية توحيد قوات الدفاع والأمن ونزع سلاح الميليشيات وحلها وإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى صعوبة إعادة بسط إدارة الدولة في سائر أنحاء البلاد.

ولقد حدد تقرير الأمين العام المعروض على المجلس العقبات التي تواجه التنفيذ الكامل للاتفاق. وبالتالي فإنه يتوجب على الحكومة والأطراف الإيفوارية العمل فورا على تجاوز تلك العقبات، خاصة من خلال لجنة تقييم وتنفيذ اتفاق واغادوغو وبمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية والممثل الخاص للأمين العام والوسطاء الإقليميين، وذلك لاغتنام الفرصة التاريخية التي يتيحها الجو السياسي الإيجابي السائد في كوت ديفوار حاليا وتخليص البلاد من الأزمة التي تشهدها.

وينبغي أيضا الالتزام التام بالحظر المفروض على توريد الأسلحة وبالعقوبات الموجهة التي فرضها المجلس. ومن الضروري كذلك ألا يعرقل نشاط عملية الأمم المتحدة أو القوات الفرنسية التي تدعمها أو الممثل الخاص للأمين العام أو الممثل الخاص للميسر أو فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

لئن كان الوضع الأمني والسياسي في البلاد قد بدأ بالتحسن التدريجي بعد اتفاق واغادوغو، إلا أن الوضع الاقتصادي والحالة الإنسانية للشعب الإيفواري لم يشهدا تحسنا موازيا. وبما أننا ندرك الصلة الوثيقة بين السلم والأمن من جهة وبين استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بإنعاش الحالة الاقتصادية للبلاد والتصدي للحالة الإنسانية المتردية بما في ذلك المساعدة في عودة الأشخاص المشردين جراء الحرب. ومما لا شك فيه أهمية الدعم المالي الدولي لتنفيذ اتفاق واغادوغو وتحقيق الإنعاش في فترة ما بعد الصراع. ولهذا فإننا نشيد بالمستوى المرتفع من التمويل الذي قدمه الشركاء الدوليون مؤخرا استجابة للنداء الذي أطلقته الحكومة.

أخيرا، إن من المسائل التي يجب التصدي لها أيضا في كوت ديفوار، حالة حقوق الإنسان في البلاد، حيث يستمر تعرض المدنيين لتصرفات مسيئة على أيدي قوات الدفاع والأمن الحكومية وعناصر القوى الجديدة. ومن ناحية أخرى تشير تقارير عديدة إلى تعاظم مشكلة الاتجار بالبشر لأغراض الإكراه على البغاء والعمل القسري، وخاصة الاتجار بالأطفال.

السيد سولر توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أولا وقبل كل شيء أن أنضم إلى الذين سبقوني في شكر المتكلمين التالين على بياناتهم: السيد أبو موسى، النائب الأقدم للممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوت ديفوار؛ والسيد جبريل باسول، وزير خارجية بوركينا فاسو، الذي تكلم باسم الرئيس بليز كومباوري، ميسر الحوار؛ والسيد جان – مري بوكل، وزير الدولة لشؤون التعاون والفرانكوفونية، رئيس الوفد الفرنسي.

كما أود أن أهنئ بوركينا فاسو بمناسبة انتخابها عضوا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ثانيا، أود أن أنوه بالتطورات الإيجابية التي بدأنا نشهدها في كوت ديفوار، حيث أخذت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن تدلل على درجة كبيرة من التنسيق والتعاون في مساعي صنع السلام ومنع الصراع.

بعد سبع سنوات تقريبا ما زالت كوت ديفوار مستمرة في التعامل مع أزمة سياسية وعسكرية تعود أسباها إلى اعتبارات اقتصادية وسياسية ودينية وطائفية.

إن اتفاق واغادوغو، الذي كان ثمرة مفاوضات مباشرة بين الأطراف، يمثل برأينا مسعى مهما لتوحيد كوت ديفوار ولإنهاء الصراع. ونشعر بالطمأنينة من معرفة أن الأطراف، على المستوى السياسي، ما زالت تتحلى بالعزيمة على تنفيذ الاتفاق، لكن المراحل المختلفة تتطلب التطبيق الفعلي على وجه السرعة. ومما لا غنى عنه بصورة مطلقة إيجاد حل لمسألة الرتب والحصص التي تمنح لعناصر القوات الجديدة التي ستندمج في الجيش الموحد. هذه المشكلة حجر عثرة في طريق إزالة منطقة الثقة، ورسم الخط الأخضر، وتوحيد قوى الدفاع والأمن، ونزع سلاح وتفكيك المليشيات واندماجها. وإننا نساند الميسر في جهوده لتحقيق تلك الأهداف.

اتفاق واغادوغو جاء باستجابات محلية تضطلع بها الأطراف، وأضفى زخما جديدا على التملك الوطني للحل. هذه العملية تحتاج إلى دعم متواصل من المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومن الضروري توفير المساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية، بما فيها مركز القيادة الموحد. ومما لا غنى عنه أيضا الإسراع في إنجاز المهام، خاصة الإصلاح المتكامل لقطاع الأمن، وعملية إصدار بطاقات الهوية، وتسجيل الناخبين، واستعادة سلطة الدولة وبسطها على كل أرجاء البلد واحترام حقوق الإنسان.

في آخر تقرير قدمه الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2007/515) نوه بوجود مستوى باعث على الجزع من العنف ضد الأطفال. وقد أشار إلى شيوع الإفلات من العقاب. ولئن كان عدد جرائم القتل والاختطافات ضد الأطفال قد تناقص، فإن الاعتداء الجنسي من الجانبين ضد الأطفال قد استمر في الزيادة. وإن التدخل من قبل المحكمة الجنائية الدولية ربما يتيح طريقة هامة لمكافحة الإفلات من العقاب في كوت ديفوار؛ لكن السلطات الإيفوارية أظهرت مقاومة لبعثة محتملة من المحكمة، مما يجعل إيفادها مستحيلا من الناحية العملية.

الحالة يمكن أن تتحسن ولا بد من أن تتحسن. وإن الحالة الإنسانية الدولية وقانون حقوق الإنسان يتطلبان من السلطات الإيفوارية أن تضع حدا لإفلات الذين ثبت جرمهم من العقاب، وأن تولي العناية الملائمة للضحايا.

وأود أن أرحب بتعيين السيد شوي يونغ – جن، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لشؤون كوت ديفوار.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، تود إيطاليا أن تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن ترحيبها الحار بمعالي السيد جبريل باسول، وزير خارجية بوركينا فاسو، على حضوره هنا وعلى إحاطته

الإعلامية الشاملة، وعلى الملاحظات المطمئنة حقا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الممثل الخاص بالنيابة، السيد أبو موسى، على عمله الممتاز في هذه المرحلة الحساسة جدا، وأن أرحب بالسفير شوي، الممثل الخاص المعين حديثا. كما أود أن أرحب بوزير الدولة الفرنسي، معالي السيد جان - مري بوكل، وأن أشكره على ما أفادنا به. وأرحب كذلك بالممثل الدائم لكوت ديفوار، السفير جيجي، حول هذه الطاولة. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن يشعر بالدعم الذي لا يتزعزع من جانب كل أعضاء مجلس الأمن لبلده إذ يسعى للنهوض من مرحلة الأزمة.

وفي ضوء الإحاطتين الإعلاميتين لنائب الممثل الخاص موسى والوزير باسولي، أعتقد أن من المهم أن نبقي في أذهاننا ما أكد علية السيد موسى فيما يتعلق بالوضع الهش الذي قد يؤدي إلى حدوث انتكاسات. وكان الأمين العام واضحا حينما أشار في تقريره إلى أن حالة عملية السلام على وجه العموم، والحالة الأمنية التي شهدت بعض التحسن، ستظل هشة ومعرضة للانتكاس ما لم تستند إلى تقدم ملموس وما إلى ذلك. وبالتالي، ينبغي أن نتذكر أن الانتكاس ما زال ممكنا.

وفي ذلك الصدد، فإن ما قاله الوزير باسولي كان مشجعا إلى حد كبير. فقد قال إن أوجه القصور والتأخير لم تكن نتيجة لعدم توفر الإرادة السياسية، وهذا أمر مهم للغاية. وأعتقد، كما قال الوزير باسولي في ختام بيانه أن من المهم أن نتذكر أنه،

(تكلم بالفرنسية)

”على الرغم من بطء التنفيذ لاتفاق واغادوغو السياسي، وعلى الرغم من الصعوبات ... فإن الأمل في تحقيق سلام حقيقي دائم في البلد ما زال في متناول اليد“.

(تكلم بالانكليزية)

وينبغي أن يكون الوزير باسولي مدركا لحقيقة، كما قال آخرون، أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره مدينان إلى حد كبير للرئيس كومباوري وله لأن مهمة الميسّر التي قام بها كانت أساسية في رفع انخراط المجتمع الدولي في عملية السلام في كوت ديفوار إلى مستوى جديد. واسمحوا لي القول أيضا إن قيادة بوركينا فاسو للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والخدمات التي قدمتها للسلام في كوت ديفوار والمنطقة بنطاقها الأوسع تمثل ذلك الشكل من النهج الذي ترغب إيطاليا في تعزيزه باطراد من جانب المجلس.

وفي كوت ديفوار وخارجها، تمثل الملكية الإقليمية والحوار السياسي - الاستخدام الماهر للأدوات السياسية - أمرين رئيسيين لإدارة الأزمات في أفريقيا. وعلى غرار ما فعل المتكلمون السابقون، فإننا أيضا نشيد بانتخاب بوركينا فاسو عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وهذا يعبر عن مباركتها من جانب العضوية بنطاقها الأوسع في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بكوت ديفوار، فإن إيطاليا تؤمن بأن اتفاق واغادوغو طالما ظل نافذا - وقد أكد الوزير باسولي أنه سيبقى نافذا - وطالما بقي الميسّر منخرطا - وينبغي لنا أن نعرب عن تقديرنا لتنفيذ الاتفاق - فسيكون هناك مكان للثقة. وينبغي لمجلس الأمن ألا يتردد في التعبير عن هذه الثقة في بياناته وقراراته. وفي هذا السياق، نرحب بمشروع البيان الصحفي الذي أعده الوفد الفرنسي. وإننا نعرب عن شكرنا لإعداد البيان ونتطلع إلى اعتماده.

إننا لسنا سذجا. فنحن أيضا نشعر بالقلق إزاء مشاكل التأخير التي سلط عليها الضوء السيد موسى والوزير باسولي، وأشار إليها الأمين العام في تقريره. ولكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره - وأعتقد أن هذا جوهر ما ذكره لنا

السيد باسولي للتو – أن اتفاق واغادوغو ما زال نافذا ومدعوما بقوة من شعب كوت ديفوار. وهذا هو لب المسألة. وما من شك في أنه ما زال هناك طريق طويل أمامنا، ولا بد لنا من الاستمرار في التحلي باليقظة. ولكن عدوي الأمس اللدودين، الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، هما الآن الطرفان الفاعلان اللذان يقودان جهدا وطنيا حقيقيا لتحقيق السلام وهذا يعد تطورا فاصلا حقيقيا.

ونعتقد أن على المجلس، خلال الأشهر القادمة، أن يواصل التفكير مليا بمساعدة الأمانة العامة، في سرعة ونطاق وتعاقب التغييرات اللازمة، وكيف يمكن للمجلس أن يشجع اتخاذ خطوات ملموسة في عملية السلام. ونعتقد أن صوت الميسّر ينبغي أن يسمع أولا خلال العملية، وسنرحب بالاستماع إلى وجهات نظر الوزير باسولي بشأن أية وسائل أخرى يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تدعم جهود الميسّر. ولن أطيل في هذا الموضوع، لأن وزير الدولة، السيد بوكل، كان واضحا تماما في حديثه بشأن ما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله أو لا يمكنها أن تفعله.

وأود أن أعرض فكرة واحدة وأخيرة. إننا نأمل أن تتمكن الأمم المتحدة قريبا من عقد اجتماع من نوع آخر بشأن كوت ديفوار، وهو اجتماع يكون في محور اهتمامه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للأزمة. ونعتقد أن أفضل دعم يمكن أن نقدمه لتنفيذ العملية السلمية في كوت ديفوار هو أن ننقل بشكل محسوس، من خلال مبادرة كتلك، فكرة أن الأمم المتحدة مستعدة لوضع إعادة التأهيل والبناء في فترة ما بعد الصراع في جوهر الجهود التي تبذلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2007/593)، وننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها سعادة السيد أبو موسى، نائب الممثل الخاص للأمين العام، وللإحاطة الإعلامية التي قدمها معالي السيد جبريل باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، بالنيابة عن فخامة السيد بليسي كومباوري، رئيس بوركينا فاسو وميسّر عملية السلام في كوت ديفوار. ونهنئ السيد تشوي على تعيينه الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوت ديفوار.

إن غانا ترحب بانتخاب بوركينا فاسو، البلد الجار الذي تربطنا به علاقات مميزة، عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

لقد أتاح توقيع اتفاق واغادوغو فرصة جديدة لجميع أطراف الصراع كي تعمل من أجل السلام والاستقرار في كوت ديفوار. وقد اعتبر الإحساس بالحماسة والثقة، الذي عبر عنه المجتمع الدولي حينذاك، بداية عملية جديدة نحو السلام، ونحن ندرك التقدم الذي تحقق منذ ذلك الحين.

ولكن أود أن أعرب عن القلق بشأن التأخير الذي شهده تنفيذ اتفاق واغادوغو، الناجم بشكل رئيسي من القدرة المحدودة للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ المهمات الرئيسية. وبصفة خاصة، إن عدم توفر المطلوب من التخطيط وموظفي الخدمات السوقية والقدرات المالية، قد أثر سلبا على نشر الوحدات المختلطة واستعادة إدارة الدولة في كل أنحاء كوت ديفوار.

وفي الوقت ذاته، فإننا نسلم بوجود مسائل تتطلب إرادة سياسية أقوى من جانب الأطراف في كوت ديفوار بُغية النهوض بعملية السلام. فلم يحرز تقدم في توحيد قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار مع القوات الجديدة بسبب خلاف حول الرتب العسكرية وعدد أفراد القوات الجديدة التي سيتم استيعابها في القوات المسلحة الجديدة، بالإضافة إلى تفضيل القوات الجديدة لعدم نزع السلاح قبل الانضمام إلى

القوات المشكلة الجديدة. وجلي أن المسؤولية تقع على عاتق القادة بأن يحلوا هذه الخلافات لكي يتسنى لتنفيذ العملية استعادة زخمه السابق.

إننا نشيد بشركاء كوت ديفوار الدوليين على تعهداقم بالتبرعات لدعم عملية السلام ونحثهم على الوفاء بتلك التعهدات لتأمين الدعم المالي والسوقي اللازم لتنفيذ اتفاق السلام.

ونحن نؤيد توصية الأمين العام بالإبقاء على المستوى الحالي لقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبأن يجري استعراض آخر في موعد لاحق.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن اشكر السيد أبو موسى على إحاطته الإعلامية وأن أهنئ الوزير باسولي على العرض الموجز الممتاز الذي قدمه عن الحالة في كوت ديفوار. وأود أن أشكر كذلك السيد جان ماري بوكيل، وزير الدولة للتعاون والفرانكوفونية في فرنسا، على حضوره معنا. وأعرب عن تقديري للبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن والتي كانت مشجعة كذلك. وأخيرا، أرحب بتعيين السفير تشوي الممثل الخاص الجديد للأمين العام في كوت ديفوار.

إننا نجتمع من جديد لإجراء مناقشة أخرى للحالة في كوت ديفوار، والنظر في التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧).

وسأدلي ببضع تعليقات على تقرير الأمين العام قبل أن آتي إلى إدارة الأمم المتحدة لاتفاق واغادوغو.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئ الأمين العام بتقريره الرابع عشر عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2007/593). فهذا التقرير يوضح جيدا أن المناخ السياسي قد تحسن عموما منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو واتخاذ القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧). غير أنه يحتوي على بضع تصريحات تستدعي التعليق من جانبي.

فيما يتعلق تحديدا بالباب رابعا، الذي يتناول حقوق الإنسان وسيادة القانون، تشير الفقرة ٤٠ إلى تقارير تلقتها البعثة عن ممارسة الاتجار بالأطفال لتسخيرهم للعمل والبغاء في الجنوب، وقيام عناصر تابعة للقوات الجديدة والصيادين التقليديين من جماعة ”دوزو“ في الشمال بممارسات التعذيب وإساءة المعاملة. وبالمثل، تقول الفقرة ٦١ من التقرير إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان تشكل مبعث قلق شديد، وإن على زعامة القوات الجديدة وقيادة قوات الدفاع والأمن لكوت ديفوار واجب التصدي لتلك المشاكل وكفالة الانضباط وسط أفرادهما.

إن تقرير الأمين عام وثيقة مرجعية والتعليقات الواردة فيه يجب أن تسندها حقائق يمكن للجميع التحقق منها. وينبغي لموظفي منظمتنا أن يعملوا على أساس الحقائق لا الادعاءات التي تشاع هنا وهناك. إنني أيضا أتلقى بانتظام تقارير عن الفساد من جانب بعض موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وخاصة من مكتب حقوق الإنسان، ترمي إلى جعلهم يوردون بعض المزاعم في تقاريرهم في محاولة لتشويه صورة الحكومة. ومع ذلك، لم أدرج مطلقا هذه المعلومات في وثيقة رسمية، لأنه ليس لدي أي دليل. ستكون تلك مجازفة بالنسبة لي أن أفعل ذلك.

ولذلك، يطلب وفدي بكل احترام من موظفي بعثة الأمم المتحدة أن يكونوا أكثر دقة عندما يعدون تقاريرهم، لأن هذه التقارير تتعلق بسمعة دولة وشعب بأكمله هما مستعدْين لتصحيح أوجه ضعفهما، ما دامت قائمة على حقائق يمكن للجميع التحقق منها.

المسألة الثانية في بياني هي عن الجزاءات. لقد طلب اتفاق واغادوغو السياسي، الذي صدقت عليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في المادة ٦-٤ منه أن يرفع مجلس الأمن الدولي على الفور الجزاءات الانفرادية المفروضة على الأطراف في أزمة كوت ديفوار. وفي المادة ٦-١-٢ من نفس الاتفاق، يطلب الموقعون إذنا فوريا خاصا بتوريد الأسلحة الخفيفة الضرورية لحفظ النظام العام والأمن.

وبعد مضي حوالي ثمانية شهور منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، لم تنفذ الأمم المتحدة أيّا من التدابير التي كان متوقعا منها تنفيذها دعما للاتفاق. بل على النقيض، تم توزيع مشروع قرار مضى عليه الزمن لتمديد الجزاءات لمدة سنة أخرى.

إن الذين كانوا يتقاتلون أمس أصبحوا اليوم أحسن الأصدقاء. فقبل يومين، أي في يوم السبت، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دُعي رئيس الوزراء غيوم سورو إلى الاجتماع بشارلس بليه غوديه في الإقليم الأصلي للرئيس لوران غباغبو. إن الحرب في كوت ديفوار قد انتهت. وإذا كان القصد من الجزاءات ضمان المصالحة وإنهاء الحرب، لماذا تظل قائمة حتى اليوم؟ هل هناك هدف آخر تريد الأمم المتحدة الوصول إليه بإبقاء الجزاءات في حين أن ظروف سنة ٢٠٠٧ مختلفة تماما عن ظروف ٢٠٠٤، عندما اتخذ القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)؟ كيف يمكن لنا أن نواصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مضمون ولهجة القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؟

بالرغم من كفاءة وحسن نية أصدقائنا في الوفد الفرنسي، الذين يتدرون القرارات المتعلقة بكوت ديفوار، يقترح وفدي، تأسيا بمثال الرئيس ألفا عمر كوناري، تفسيرا ابتكاريا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي. إن السلام في كوت ديفوار قد أتى به أبناء وبنات كوت ديفوار ويسّره أحد رؤساء دول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بدعم من أفريقيا. وإن بمجلس الأمن ثلاثة أعضاء أفارقة. لماذا لا ندعهم يتدرون مشاريع القرارات المتعلقة بكوت ديفوار؟ وينبغي أن نتذكر أنه في سنة ٢٠٠٤ كان الاتحاد الأفريقي هو الذي أتى بفكرة فرض الجزاءات على كوت ديفوار. واليوم تطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونفس الاتحاد الأفريقي رفع الجزاءات. فلماذا تصر فرنسا على مطاردة كوت ديفوار وبعض الأطراف السياسية الفاعلة فيها؟ هل لمعاقبتهم؟ إذا كانت تلك هي الحالة، ستكون مناقضة للميثاق حرفا وروحا.

ختاما، أود أن أذكّر بملاحظات الرئيس كوناري، الذي قال في ٢٥ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة نفسها إنه ينبغي لشركائنا أن يدعوا الأفارقة يديرون أعمالهم بأنفسهم، وإن التمويل مهم، ولكنه لا يبرر التدخل أو السلوك الجامح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.
